

بيروت، يتولاها ممثلو وزارة الخارجية. ويستخدم هذا المكتب كمكان لقاء للجان مشتركة مع لبنان. للبحث في المشكلات العالقة بينه وبين إسرائيل. وزعم شارون أيضاً، أن تحقيق هذا الاتفاق لن يؤدي إلى الاساءة لوضع لبنان الاقتصادي، لأن اللبنانيين يشغلون مناصب كبرى في دول الخليج والكويت، وليس هنالك غنى عنهم. كذلك فإن الدول العربية مهتمة بالاقتصاد اللبناني وبالمركز الخاص للبنان. ويستنتج من ذلك، أنه لا يتوقع خطراً حقيقياً على لبنان نتيجة تحقيق الاتفاق المذكور معه، كرهله مثلاً عن الاقتصاد العربي، واللبنانيون يلهمون ذلك جيداً.

أما بالنسبة للإنجازات الأمنية في هذا الاتفاق فقد ذكر شارون أن المنطقة الأمنية ستكون على امتداد ٥٠ كم شمالي المطلة، وأن لبنان لن يستخدم بعد اليوم كقاعدة لأعمال إرهابية ضد إسرائيل، ولن يسمح بإقامة قواعد ومكاتب لمنظمات الإرهاب في جميع أراضيه. كذلك لن تكون بعد الآن قوات عربية في لبنان، حتى قوات ردع عربية. وستوضع في المنطقة الأمنية وسائل رقابة، كمحطات انذار، وتحديد لأنواع الأسلحة التي ستدخل إليها. وفي هذه المنطقة القريبة من حدودنا، ستوجد فقط قوات الجيش والشرطة اللبنانية، لا أية قوة دولية أو قوة متعددة الجنسيات، (معايير، ١٩٨٢/١٢/٢٢).

وتفصيلاً لحديث شارون هذا، عرضت وسائل الاعلام الاسرائيلية النص الكامل لأهم البنود التي وردت في الوثيقة المذكورة على النحو التالي:

أولاً، التخليع - ومعناه: الغاء حالة الحرب بين البلدين، وحدود مفتوحة لعسكرة الأشخاص والبضائع، وإنشاء مكتب إرقياط اسرائيلي في منطقة بيروت، ومنع الدعاية المعادية ضد الطرف الآخر، والغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، وأجراء مفاوضات حول تطوير علاقات تجارية ومواصلات واتصالات، الخ... كذلك ستهتم لجنة الارتباط بمعالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي قد تقع بين البلدين في المستقبل وحتى تحقيق اتفاق سلام كامل بينهما.

ثانياً، أن لبنان لن يستخدم بعد كقاعدة لأعمال عدوانية ضد اسرائيل، وأية قواعد عدوانية لن تُنشأ على أرضه بعد الآن، وسيمنع

نشاطات تنظيمات معادية لاسرائيل، وهذا يشمل، كما يبدو، مكتب م.ت.ف في بيروت أيضاً. وستحدد منطقة على امتداد ٤٠ - ٤٥ كم في جنوب لبنان، كمناطق أمنية لاسرائيل، تقام فيها ثلاث محطات انذار اسرائيلية، لفترة تحدّد خلال المفاوضات. وفي هذه المنطقة تتمركز قوات الجيش والشرطة اللبنانية فقط. أما القوات المحلية (أي قوات سعد حداد) فتتصرّف الى اطار عسكري لبناني، وتكون إحدى الجهات الأساسية التي تتحمل مسؤولية الأمن في المنطقة. كذلك تحتفظ اسرائيل لنفسها بحق الاستطلاع الجوي في المنطقة، وتسيير دوريات بحرية لضمان أمنها. ويجري تحديد أنواع الأسلحة الثقيلة التي تدخل المنطقة التي ستوضع تحت اشراف مشترك اسرائيلي - لبناني، ويحظر على قوات أية دولة عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، دخول الأراضي اللبنانية.

ثالثاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وفيما يلي تفاصيله الأساسية: تكون قوات م.ت.ف هي الأولى التي تجلّ عن لبنان، وفي المرحلة التالية تستعيد اسرائيل أسراها وجثث قتلاها لدى م.ت.ف وسوريا، وتتسلّم معلومات حول المفقودين من جنودها، وفي مرحلة لاحقة، على لبنان أن يتوصل الى اتفاق مع سوريا حول انسحاب متزامن للقوات الأجنبية، أي قوات سوريا واسرائيل، وأخيراً، فإن الانسحاب ينفذ فقط بعد توقيع الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المذكورة سابقاً (يشعياهو بن - بورات، يديهوت أحروثوت، ١٩٨٢/١٢/٢٤).

والجدير بالذكر أن شارون كان قد عرض واتفاق المباديء هذا على الحكومة في جلستها بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٢، حيث أسهب في شرح بنوده، وما يحقّقه لاسرائيل من مكاسب. وقد لاقى شارون - لأول مرة منذ أشهر عديدة - تفاءلاً حاراً من قبل الوزراء، بسبب الانجاز الذي حققه، حتى من جانب أولئك المعارضين له بصورة دائمة، وعلى رأسهم وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري، ونائب رئيس الحكومة دافيد ليفي. وخلال تلك الجلسة، اقترح رئيس الحكومة المصادقة على وثيقة شارون، واستبدال القرار السابق الذي اتخذته الحكومة في ٢٨/١١/١٩٨٢، والذي اشترطت فيه إجراء